احتياطا وعند رؤية مستيقظ منيا او مذيا بسكون
الذال المعجمة ماء رقيق ابيض يخرج عند ملاعبة الرجل
مع اهله وان لم يتذكر حلما لان الظاهر انه منى رق
بهواء اصابه لا يفرض ان تذكره اى الحالم وتذكر اللذة
والانزال ولم يربللا لانه تفكر فى النوم كما فى التيقظ بلاه
انزال وفى الزخيرة اذا استيقظ من النوم فوجد على فخذه
او فراشه بللا ان تذكر احتلاما وتيقن انه منى
او مذى او شك انه منى او ودى فعليه الغسل وان
تيقن انه ودى فلا غسل عليه وان لم يتذكر احتلاما
وتيقن انه ودى فلا غسل عليه وان تيقن انه منى
عليه الغسل وان شك انه منى او ودى فكذلك عندهما
وقال ابو يوسف رحمه لا يجب عليه حتى يتذكر الاحتلام
لان الاصل براءة الذمة فلا يجب الا بيقين وهو اليقين
وهما اخذا بالاحتياط لان النائم غافل والمنى قد يرق
بالهواء فيصير مثل المذى فيجب عليه احتياطا كذا
المرادة فى الاصح احترازا عما قيل لو احتلمت المراة ولم يخرج
منها المنى ان وجدت لذة الانزال فعليها الغسل لان
ماءها ينزل من صدرها الى رحمها خلافا لزفر حيث
يشترط النزول الى ظاهر الفرج فى حق الغسل كذا قال
الزيلعى او بجها ان الخنثى ملفوفة بخرقة وجب الغسل
ان وجد لذة الجماع ومر من عند انقطاع حيض ونفاس
عند خروج مذى وودى يسكون الذال المهملة ماء
غليظ يعقب البول وحقنة عطف على خروج مذى
ولا عند ادخال اصبع ونحوه فى الدبر ومن به سلسة
بلاه انزال لقلة الرغبة كما مر انى عذراه ولم يزل عذرها
يعنى رجل له امراة عذراء فاتاها ولم يزل عذرتها
لا غسل عليها ما لم ينزل لان العذرة تمنع من التقاء

قوله انه منى او ودى الودى بفتح الواو وسكون الذال المهملة ما يخرج بعد البول وهكذا الودى بكسر الذال وتشديد الياء واو

قوله ولا عند ادخال اصبع ونحوه كذكر خرقة آدمى وذكر خشبة ومنى ما يشتهى وما يشتهى من حيث هو وهو على سبيله كذا فى الصغرى التى لا تشتهى منها والمسئلة واضحة عند ذكراه وكذا اذا كانت ثيبا ولم تستمر الخشفة كذا فى التاترخانية قوله لا غسل عليها الا اذا وصلت لانه انزال بها وقيد ما وصلت تبعا للمتن كذا قالوه وفيه نظر لانه خروج منها من غير مباشرة الا ان يشترط لوجوب الغسل على المفتى به ولم يوجد قال الكلى منه

الختانين كذا فى المبتغى ووجب الغسل للميت اى
وجب على الاحياء ان يغسل الميت وجوبا بطريق الكفاية
حتى لو فعل البعض سقط عن الكل وعلى من لم يجنبا
او حائضا وقيل هما مندوبان او بلغ لا بسنى بل الانزال
فى الاصح قيد المجموع وقيل لا يجب فى البلوغ لان
الوجوب بعد البلوغ والبلوغ بعد الانزال فلو وجب
به لزم تقدم الحكم على السبب قلنا الانزال دليل
يتكامل القوى فيكون مظهرا للوجوب لا مثبتا ليلزم
ذلك او ولدت ولم ترد ما فانها لو راءته كان فرضا
لا واجبا كذا فى الظهيرية وسن لصلوة الجمعة هو
الصحيح لما قيل ليوم الجمعة ولعيد واحرام وعرفة
اعاد الاوهم لئلا يفهم كونه سنة لصلوة العيد وندب
لمن اسلم طاهرا او بلغ بسنى سيجئ فى كتاب المجاب
الفتوى على ان سنى البلوغ فى التصغير والتصغير
خمسة عشر سنة او افاق عن جنة ولمكة ومزدلفة
وكسوف واستسقاء اختلف فى وجوب نحو ماء
غسلها على زوجها غنية كانت او فقيرة وحرم على
الجنب دخول المسجد ولو للعبور خلافا للشافعى
لقوله عليه السلام فانى لا احل المسجد لحائض
ولا لجنب الا لفرد كان يكون باب بيته الى المسجد
وحرم عليه الطواف بالكعبة لانه فى المسجد واحتيج
الى ذكره بعد قوله وحرم على الجنب دخول المسجد
لئلا يتوهم انه لما جاز له الوقوف مع انه اقوى اركان
الحج فلان يجوز الطواف اولى كذا فى الكافى ولان المسجد
الحرام امر عارض الا يرى انه لم يكن فى زمن ابراهيم عليه
السلام ولو قدر انه لم يكن المسجد الحرام لا يجوز لها
الطواف كذا فى المستصفى ويؤيده ما ذكر فى غاية

والا اتم الكل صحيح

قوله لما قيل فى الثانية لو اغتسل بعد صلوة الجمعة لا يعتبر اجماعا ويكفى شرع احدكم ان يغتسل يوم الجمعة مع جنابة وعزمه اى جميل عزمه بعد الزوال قوله وكذا اذا قبل قول المدينة قوله ومزدلفة عند ذكر يوم النحر المعلوم وقيد بقوله الجمعة ليخرج يوم الفطر والاضحى والجمعة وكذا الغسل لدخول مكة والوقوف بعرفة وقيد بقوله ان اراد الخ حاشيه جلد ٥

قوله فرضة الحائض عليه ولو كان لا يشتهى لان جنابتها وحيضها سواء فى قبل الشهوة لا يلزم حاشيه جلد ٥

قوله وان قدر انه لم يكن يعنى لو فرض عدم كونه بنى الله الموضع مسجدا فالكعبة يجب عدم الجواز لانها بنيت للطواف لا ان اصل المسجد حاشيه جلد ٥